http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1718) السنة السابعة - الأثنين (8) شباط 2010

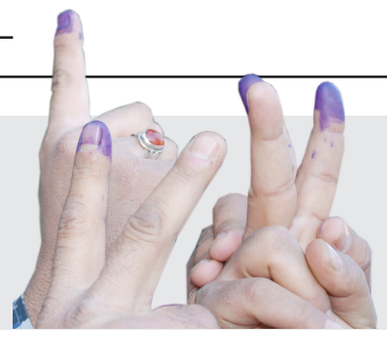

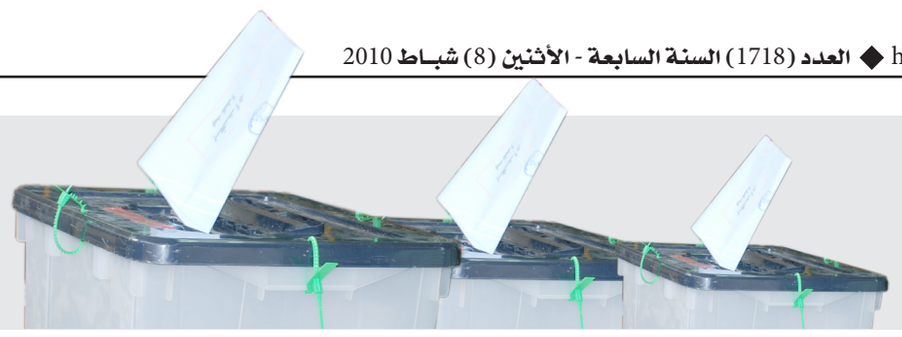

28

الطريق إلى الانتخابات

أساليب جديدة لخرق اللوائح الانتخابية

قوائم دولة القانون والجعفري وعلاوي "أكثر الكتل انتهاكا" لقوانين الحملات

بغداد / المدى

كشفت شبكة مراقبة للانتخابات العراقية عن أساليب جديدة لخرق القوانين الانتخابية بعدم بدء الحملة الانتخابية حتى الجمعة المقبل وأشارت إلى أن أكبر المخترقين للحملة هي قوائم رؤساء الحكومات الثلاثة التي حكمت البلاد منذ عام ٢٠٠٣.

وقالت شبكة شمس العراقية لمراقبة الانتخابات إن عدداً من الكيانات والائتلاف السياسية باشرت حملاتها الانتخابية قبل إنطلاقها الجمعة المقبلة مبتكرة أساليب جديدة "غير مباشرة" في ذلك. واكدت إن الحملة الدعائية هذه اخذت اشكالا مبتكرة بإدعاء دعم عوائل الشهداء والمهجرين أو القيام بزيارات تفقدية الى النواحي والاقضية في مختلف المحافظات أضافة الى توظيف الطقوس والاماكن الدينية للترويج لنفسها.

وأوضحت الشبكة في تقرير تسلمت (المدى) نسخة منه ان هيئات الرصد والمراقبة التابعة لها أشارت الى ان رؤساء الحكومات الثلاث التي تعاقبت على العراق منذ سقوط النظام السابق هم على رأس القوى الرئيسية التي تنتهك قوانين الانتخابات التي وضعتها المفوضية. وأضافت ان قوائم رؤساء الوزراء السابقين إياد علاوي وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي تصدرت قوائم منتهكي قانون الانتخابات الامر الذي دعا المفوضية الى فرض عقوبات قيمتها ١٥ مليون دينار عراقي (حوالي ١٣ الف دولار) لكل منها.

وقالت "عندما يرى المواطن أن السياسيين الرئيسيين في ساحة الانتخابات هم الأطراف التي تتصدر إنتهاكات قانون الانتخابات والضوابط التي نص عليها القانون واجراءات المفوضية تتبلور لديه قناعة بأن حالة خرق القوانين والضوابط المعمول بها قد تحولت إلى حالة عامة بدليل تصرف رؤساء الحكومات الثلاثة الذين كانوا وما زالوا يحظون بتغطية إعلامية متميزة بحكم كونهم من ركائز الدولة العراقية الجديدة". وأضاف التقرير ان تصاعد موجة التفجيرات النوعية في العاصمة بغداد والمدن الاخرى أضافة الى تواصل عمليات سلب وقتل هي تطورات لها علاقة بالانتخابات.. وقالت أنه "لا يمكن لأحد تجاهل حقيقة الأثر السلبي البالغ للبيئة الأمنية الدامية على إثارة هاجس تحفظ بعض المواطنين وامتناعهم عن المشاركة في الانتخابات أوعلى أقل تقدير إثارة بعض التردد في هذا المجال".

وأوضحت ان مفوضية الانتخابات قد اكملت ادخال البيانات الخاصة بالعسكريين استعدادا لاعداد سجل التصويت الخاص بهم حيث بلغ مجمل الاستمارات بحدود ٦٠٠ الف وسيتم حجب اسماء المشمولين بالتصويت الخاص من السجل العام.

واشارت الى ان عدد العراقيين الذين يحق لهم الانتخاب خارج البلاد في الدول الستة عشر التي تم اختيارها لاجراء الاقتراع العراقي يبلغ حوالي مليون وخمسمائة وخمسون الف مواطن الا ان خطط المفوضية وضعت لاستيعاب مليوني ناخب فيما سيتم فتح مكتب انتخابي اقليمي في بيروت او تركيا. وقد بلغ عدد المراقبين للكيانات السياسية للانتخابات العراقية٢١ ألفاً و٩٦٣ مراقبا فيما بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المراقبة ٢٢٤ منظمة تضم ٥٢ الف مراقب. كما سيقوم ١٣١ مراقبا دوليا بمراقبة الانتخابات أضافة الى ٣٠٠ مراقب اعلامي محلي و٣٨ مراقبا اعلاميا دوليا.

وكانت المفوضية العليا للانتخابات قد حددت تاريخ بدء الدعاية الانتخابية في السابع من شباط الحالي إلا انها عادت وأجلته إلى الثاني عشر منه، واعتبرت أن أي دعاية يقوم بها مرشح او كيان خرقا لقانون الانتخابات يغرم عليها بمبلغ ١٥ مليون دينار مع دفع كلفة إزالة الدعاية. ومن المتوقع أن تجري الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في العراق في ظل الدستور العراقي الجديد في السابع من آذار المقبل. وكان المستشار القانوني لشبكة شمس، جمال جعفر قد قال بحسب "السومرية نيوز"، منتصف الشهر الماضي عن "خروق انتخابية قامت بها بعض الأحزاب خلال مراسم عاشوراء التي صادفت السابع والعشرين من الشهر المنصرم"، من دون أن يحدد تلك الجهات واكتفى بالإشارة إلى أنها "لم تكن أحزاباً دينية". يذكر أن شبكة شمس، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني العراقية كانت قد شاركت في مراقبة انتخابات الجمعية الوطنية، والاستفتاء الدستوري، وانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٥، وفي مراقبة انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩، إلى جانب مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في إقليم كردستان العراق العام الماضي.

الإعلان الرسمي عن موعد الحملات الدعائية.. وتشكيل١٤ فريقاً لرصد الخروقات

بغداد/ المدى

في الوقت الذي أعلن فيه الناطق الرسمي باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، قاسم العبودي عن "استعداد المفوضية التام لاجراء الانتخابات في موعدها المحدد في السابع من آذار المقبل"، تبدأ الدعايات الانتخابية في الاردن الجمعة المقبلة بحسب السفير العراقي في عمان سعد الحياني.

وعقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مؤتمرا لها مع أمين بغداد وفريق المساعدة الدولي (يونامي) ونخبة إعلامية تمثلت بالقنوات الفضائية ووكالات الأنباء والصحف والمواقع الكترونية أمس الاول في بغداد، وتم فيه الاعلان رسميا عن موعد انطلاق الحملات الدعائية لمرشحي الكيانات السياسية والحملات الإعلانية الخاصة بالمفوضية،.

من ناحيته أعلن رئيس مجلس المفوضين في المفوضية فرج الحيدري في المؤتمر رسميا "انطلاق الحملة الإعلانية للمفوضية والدعائية لمرشحي مجلس النواب لعام ٢٠١٠ وذلك يوم ١٢ من شهر شباط الجاري وأكد على "جاهزية المفوضية لأداء دورها بشكل كامل حيث تم تهيئة ٥٢ ألف محطة لاستقبال الناخبين"، داعيا "جميع المرشحين إلى الالتزام بالضوابط التي أصدرتها المفوضية وأمانة بغداد وبلديات المحافظات"، وحذر من "الملاحقات القانونية لمن يتجاوز هذه الضوابط".

من جهته حدد أمين بغداد صابر العيساوي "الأماكن التي يمنع فيها الإعلان والدعاية لمرشحي الكيانات السياسية وحصر هذه الأماكن في مؤسسات الدولة كافة والمؤسسات الدينية والتراثية وأيضا النصب والتماثيل". وطالب أن "يقوم المرشح أو الكيان بتدوين تعهد خطي يقر الالتزام بهذه الضوابط".وقال أن "أمانة بغداد عملت على تفرغ قاض خاص من مجلس القضاء الأعلى يصدر أوامر القاء القبض الفورية بحق كل من يتجاوز الضوابط وهناك إجراءات جديدة لدينا بتشكيل ١٤ فرقة، أي فرقة لكل دائرة بلدية لرصد المخالفات وسترسل بشكل دوري أو يومي وبتقرير مفصل إلى المفوضية". وأكد العيساوي على "مجانية الحملة وأن الأمانة لن تستقطع أية رسوم كأجور للإعلان رغم تأجير بعض شوارع بغداد لشركات إعلانية خاصة لكنه طلب مراعاة أن لا تتعارض إعلانات المرشحين مع عمل تلك الشركات".

من جهتها أشارت رئيسة الإدارة الانتخابية حمدية الحسيني الى "حصر عدد الناخبين المسجلين وبحسب بيانات وزارة التجارة إلى نحو ١٩ مليون ناخب ووجود ٣٥٠ ألف موظف اقتراع وحسب آليات القرعة الالكترونية، وتحديد مواعيد انتخابات الخارج بالأيام ٥ و٦ و٧ من شهر آذار المقبل". ولفتت الحسيني إلى "آلية تصويت المحتجزين والمرضى وكذلك العسكريين والبالغ عددهم نحو ٦٠٠ ألف شخص ستدرج أسماؤهم بسجل خاص منفصل".

من جانب اخر، قال السفير العراقي في عمان سعد الحياني ان الدعاية الانتخابية للمرشحين لانتخابات مجلس النواب ستبدأ في عمان يوم الجمعة المقبل. واضاف بحسب صحيفة "الدستور" الاردنية ان الدعاية الانتخابية ستكون عبر الصحف والمواقع الالكترونية والمحطات الفضائية فقط ، لافتا الى انه لن تكون هناك اية دعاية انتخابية او لافتات او اي صور للمرشحين في الشوراع او الاماكن العامة.

واشار الى انه تم وضع ضوابط وتعليمات بين الجانبين الاردني والعراقي بهذا الخصوص ، مؤكدا ان الجانب العراقي سيلتزم بالتعليمات التي تم الاتفاق عليها. وبين انه لغاية الان لم يتم تحديد اماكن الاقتراع والفرز ، مشيرا الى انه سيتم تحديدها خلال الاسبوع المقبل. ونوه السفير بأن عدد مراكز الاقتراع سيكون بين ١٠ الى ١٢ مركزا موزعة بين عمان والزرقاء واربد حيث ستكون في الاماكن التي تتواجد فيها الجالية العراقية في الاردن من اجل التسهيل عليهم ، مبينا ان الاماكن التي ستكون فيها مراكز اقتراع في عمان هي ماركا والهاشمي الشمالي والرابية والصويفية وعبدون وشارعا الشهيد وصفي التل ووسط البلد اضافة الى مركزين في الزرقاء واربد ، مشيرا الى ان الحكومة الاردنية ابدت استعدادها لزيادة عدد المراكز بناء على طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والحكومة العراقية.

وقال الحياني ان انتخابات الجالية العراقية في الاردن ستكون في ٥ و٦ اذار المقبل ، مبينا ان مراكز الاقتراع ستكون في المدارس وتم اختيار هذا التوقيت لانهما يوما عطلة للمدارس الاردنية بما لا يؤثر على دوام الطلبة.

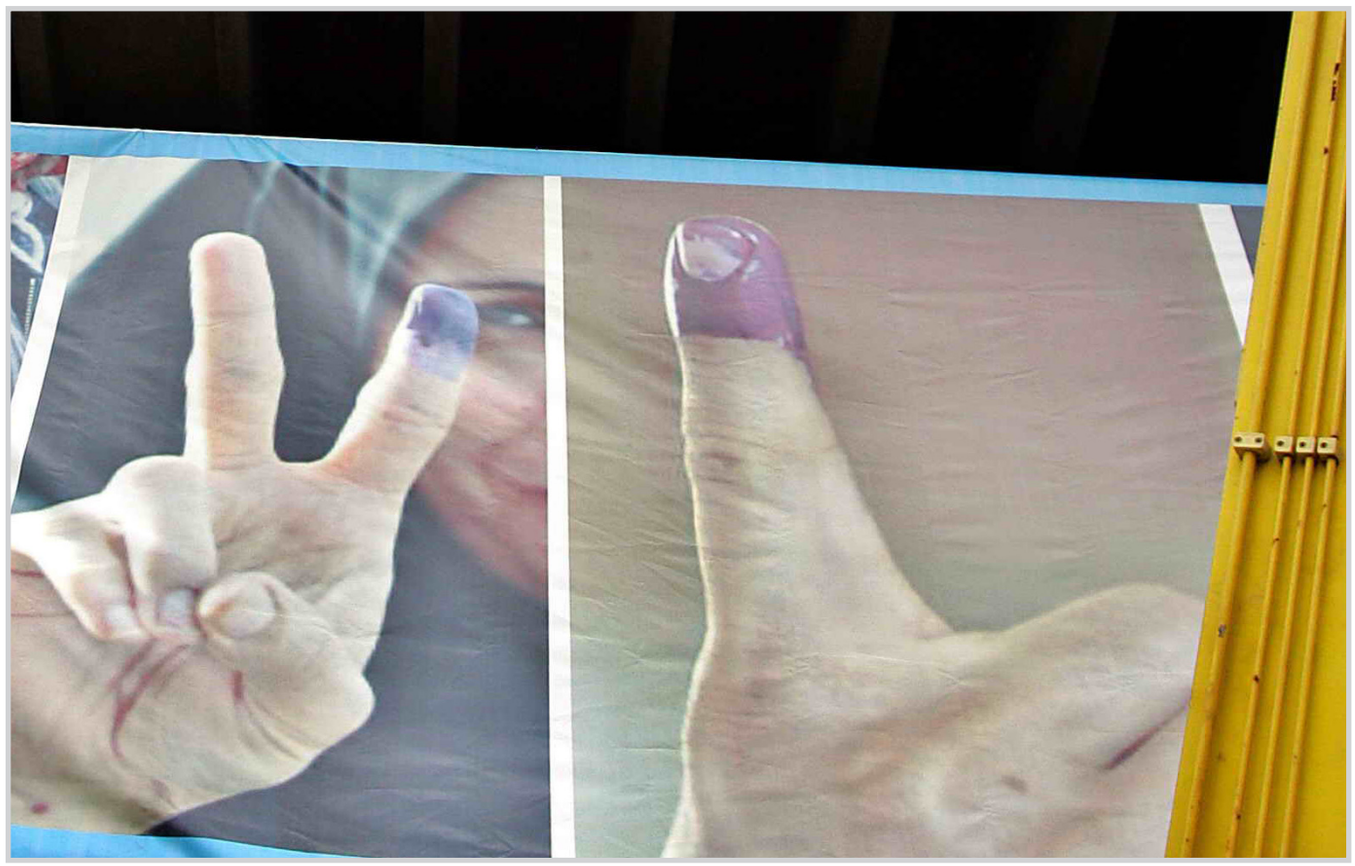

مخاوف من تأجيل موعد الانتخابات

بغداد/ السومرية نيوز

أبدى برلمانيان ومرشحون للانتخابات البرلمانية المقبلة، تخوفاً من تأجيل موعد الانتخابات المقررة في السابع من آذار المقبل، وذلك في أعقاب قرار مفوضية الانتخابات بتأجيل موعد انطلاق الحملات الدعائية للمرشحين خمسة أيام، فيما رأى مرشحون أن تأجيل موعد الحملات الدعائية ليس ذا تأثير ويمكن اختصار الحملات لبعض الوقت.

وتؤكد المرشحة ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون في محافظة ديالى سجى قدوري ان "قرار المفوضية بتأجيل موعد السماح للمرشحين والكيانات بالدعاية الانتخابية من السابع إلى ١٢ شباط الحالي سيكون له تأثير سلبي على عرض المرشحين لبرامجهم أمام الناخبين باعتبار الفترة الزمنية لا تكفي". وتضيف أن "المرشحين ستكون بانتظارهم مهمتان، الأولى حث الناخبين على المشاركة بالانتخابات، والثانية دفعهم إلى التصويت لصالحهم".

لكن للمرشح عن قائمة التوافق طلال الجبوري رأي آخر، حيث يرى أن "قرار مفوضية الانتخابات بتأجيل الحملة الانتخابية للكتل السياسية ليس له تأثير سلبي على الدعاية الانتخابية للمرشحين"، مبيناً ان "الفترة المتبقية كافية لعرض برامج المرشحين أمام الناخبين وإقامة الندوات التثقيفية". ويضيف الجبوري أن "فترة الدعاية الانتخابية كلما قلصت كان ذلك أفضل للمرشحين"، بحسب قوله.

من جانبها، تعلق عضوة مجلس المفوضية المستقلة للانتخابات أمل البيرقدار، على الآراء التي انتقدت تقليص فترة الحملة الدعائية للكيانات، وتقول إن "هناك مجالاً كافياً أمام الكتل للقيام بحملتها الدعائية في الفترة المخصصة بين ١٢ شباط ولغاية بقاء ٤٨ ساعة على موعد بدء عملية الاقتراع في الانتخابات التي ستجري في السابع من آذار المقبل"، وتؤكد البيرقدار أن "تأجيل موعد الدعاية الانتخابية للمرشحين والكيانات لن يكون له تأثير على موعد إجراء الانتخابات".

وتبدي كيانات سياسية تخوفاً من أن يؤدي تأجيل موعد بدء الحملات الدعائية إلى تأجيل الانتخابات أيضا لبعض الوقت. وبهذا الصدد يقول النائب عن الفضيلة الإسلامي باسم شريف أن "هناك تخوفا من أن يكون تغيير موعد الدعاية الانتخابية مقدمة لتغيير موعد الانتخابات التي تعد الموضوع الأهم".

ويوضح شريف ان "التغيير الحالي هو في موعد الدعاية الانتخابية التي لا بد أن يكون لتقليص مدتها تأثير على الحملات الانتخابية للمرشحين، لكنه تأثير يظل بمنزلة أدنى في الأهمية من تغيير موعد الانتخابات الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث مشاكل كبيرة قد تؤثر على العملية السياسية برمتها"، حسب قوله.

ويلفت شريف إلى أن "أضرار أي تأجيل لموعد الانتخابات أكبر من فوائده، خاصة أن الشعب العراقي ينتظر الانتخابات بشغف كونها ستجري وللمرة الأولى وفق نظام القائمة المفتوحة".

أما النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، فيرى ان على مفوضية الانتخابات "الالتزام بموعد إجراء الانتخابات لان تغييره سيضر بالعملية السياسية"، مشيراً إلى "وجود دعوات للتأجيل لكنها لا تتوفر على غطاء قانوني". وطالب البياتي المفوضية العليا للانتخابات "بالالتزام بالدستور والقانون لأن تأجيل الانتخابات عن موعدها سيؤثر على المصداقية الديمقراطية والدستورية التي نحاول تطبيقها في العراق"، حسب رأيه. ويضيف النائب وتعليقاً على تأجيل الدعاية الانتخابية أن "الكيانات بإمكانها التركيز في الإعلان وتوضيح برامجها الانتخابية خلال المدة المتبقية تداركاً لتأثيرات التأجيل"، مؤكداً أن "الكتل قبلت تأجيل موعد الدعاية الانتخابية لحل قضية المستبعدين". وكانت الهيئة التمييزية التي تنظر بالطعون المقدمة من قبل المستبعدين من الانتخابات، أعلنت بعد ظهر الأربعاء الماضي، إلغاء قرارات هيئة المساءلة والعدالة، وسمحت للأشخاص والكيانات المستبعدة بالمشاركة في الانتخابات على أن يعاد النظر بالطعون بعد إجراء الانتخابات.

يذكر أن المفوضية العليا للانتخابات، أعلنت الخميس الماضي، أنها رفعت طلبا عاجلا إلى المحكمة الاتحادية العليا لمعرفة مدى إلزامية المفوضية بقرار الهيئة التمييزية بشأن إلغاء قرارات هيئة المساءلة والعدالة، مؤكدة أنها لن تتخذ أي قرار بشأن قرار هيئة التمييز إلا بعد رد المحكمة الاتحادية.

اتساع الحملات الانتخابية رغم التفجيرات

بغداد/ المدى

رصدت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية المشهد الانتخابى قبل الانتخابات البرلمانية المقرر اقامتها في شهر اذار القادم، وقالت إن الهجمات العنيفة التي هزت أرجاء العاصمة بغداد لم تمنع المرشحين للانتخابات من الترويج لأنفسهم في الوقت الذى "اشتدت فيه حرب الكلمات بين مرشحي الأحزاب المتنافسة في هذا المعترك الانتخابي".

وضربت نيويورك تايمز مثلا على ما وصفته "بحرب الكلمات المستعرة" بما يحدث الآن بين أنصار رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي وخصومه، وتبادل الهجمات عبر الملصقات والمنشورات الانتخابية.

وذكرت الصحيفة أنه على الرغم من أن الحملات الانتخابية لن تبدأ رسميا قبل حلول الأسبوع المقبل، إلا أن الواقع فى منطقة مثل الدورة يشهد بأن هذه الحملات تدور الآن على قدم وساق.

وأضافت أن أنصار التيار الصدري يرفعون صورالسيد مقتدى الصدر، فيما يشكو البعض من قلة الحيز الزمني المخصص للحملات الانتخابية. وأعادت للأذهان الأزمة التى كادت تؤدي لتأجيل الانتخابات البرلمانية والمتمثلة فى قضية المستبعدين من الانتخابات، وذلك فى سياق ما يسمى "باجتثاث حزب البعث"، وعدم السماح لمن ينظر لهم باعتبارهم من الموالين لنظام صدام بالمشاركة فى هذه الانتخابات. ونقلت الصحيفة الأمريكية عن بعض الناخبين قولهم إن أغلب الأحزاب المتنافسة لا تتردد فى التلويح بالمال أو صور متنوعة من المساعدات على سبيل ترغيب الناخبين فى منح أصواتهم لهذه الأحزاب.

وقالت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، إن توافد بعض الساسة على المدن العراقية فى سياق الحملات الانتخابية والترويج لمرشحي أحزابهم قد أثار ضيق بعض المواطنين العراقيين مثلما هو الحال فى مدينة البصرة، حيث يشكو المواطنون من المشاكل المرورية الناجمة عن مواكب بعض كبار قادة الأحزاب وجولاتهم.

كسب أصوات الناخبين في ديالى عبر مساعدات المنظمات الإنسانية

ديالى/ وكالات

تخرج مجموعة من الناس وهي تحمل مواد غذائية من بناية إحدى المنظمات الخيرية أو "الإنسانية" في بعقوبة، وتبدو المساعدات وكأنها مواد إغاثة لأسر منكوبة، ولكنها وكما يقول المعلم في بعقوبة عمر علي غنام، ٣٦ سنة، "مواد غذائية وبطانيات، جاءت من أحزاب سياسية، وتوزعها منظمات إنسانية كي لا تتهم الأحزاب بأنها تخرق قوانين مفوضية الانتخابات".

ويتفق المواطن وهيب نبيل كريم، مع ما يقوله المعلم ويوضح بحسب "السومرية نيوز"، أن "المنظمات الإنسانية العاملة في بعض مناطق المحافظة أغلبها صورة وواجهة لأحزاب سياسية، حيث أنها ترفع الشعارات التي تدلل على الجهة السياسية التي دعمت عملية توزيع المساعدات، وبالتالي نعرف أن عملية توزيع المواد والمساعدات لم تأت من أجل سواد عيون الفقراء، أو تقديم الدعم لهم، بل من أجل أصواتهم".

فيما يرى المتقاعد محمود صابر، ٥٥ سنة، ويسكن بعقوبة، أن "الانتخابات البرلمانية المقبلة، سوف تفتح باب الخير على مصراعيه أمام الفقراء"، مؤكدا أنه "تلقى مساعدات قبل أيام، وهناك وعود بتلقي مساعدات أخرى في الأيام المقبلة، وكل هذا بفضل خير الانتخابات"، بحسب قوله.

من جهته، يقول المراقب المحلي حسين ناجي الخشالي إن "هناك تغيرات واضحة وجلية في آراء الناخبين، حول الجهات والتيارات والأحزاب التي سيمنحونها أصواتهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة"، مبينا أن "أغلب الناخبين لن يصوتوا في الانتخابات المقبلة لنفس القوائم التي صوتوا عليها في انتخابات ٢٠٠٥، وربما ستكون لقوائم المستقلين حظوظ وفيرة هذه المرة"، بحسب قوله.

ويلفت الخشالي إلى أن "أغلب القوائم السياسية، لم تحقق وعودها التي أعطتها للناخبين عام ٢٠٠٥، وهناك استياء كبير تجاهها، لذا فإن ملف الخدمات والأمن، وتوفير فرص العمل وإعادة المهجرين، ملفات سوف تركز عليها الأحزاب والتيارات المتنافسة في استمالة الناخبين، للحصول على أصواتهم". مبينا أن "المساعدات، من الأغذية والبطانيات، سيكون تأثيرها محدودا في الانتخابات المقبلة، لأن بعض الأحزاب أصبحت طاقاتها المالية أكبر، وربما ستوزع سيارات على شخصيات اجتماعية نافذة، لها تأثير واسع على المواطنين، لتقصر الطريق في كسب الأصوات، كما حدث في الانتخابات السابقة"، بحسب تعبيره.

اما الحاج زاهد سعيد الكرخي٧٠ سنة فيقول "لكل صوت ثمنه في الانتخابات المقبلة!.. وثمن أصواتنا، نحن الفقراء، يشترى ببضعة كيلو غرامات من الرز أو الطحين، أو بوعود بالتعيين كي نحصل على لقمة الخبز". ويضيف الكرخي "وبالنسبة لي، فقد قبضت ثمن أصوات عائلتي بكيس من الرز، ونصف علبة من الزيت في انتخابات مجالس المحافظات السابقة". فيما يعارض سعدون محمد الجنابي البالغ من العمر ٥٨ سنة رأي الكرخي ويقول إنه "من الخطأ بيع أصواتنا لأي شخص كان، ولا بد أن تكون لنا إرادة في اختيار الأصلح لحكم البلاد، لكي نصنع مستقبلا جيدا لأطفالنا".

ويكشف الجنابي الذي يسكن في منزل متواضع في منطقة الكاطون، ويعمل سائق سيارة أجرة، أن "أحزابا، لا حصر لها، تأتي حاليا إلى الأحياء الفقيرة أثناء فترة الانتخابات، وتبدأ بتوزيع المواد الغذائية، بحجة أنها مساعدات إنسانية للفقراء، لكن الهدف وكما يعلم الجميع هو شراء أصواتهم، وأنا أرفض ذلك". ويلفت الجنابي إلى أن القائمة التي اختارها في انتخابات عام ٢٠٠٥ سوف لن ينتخبها مرة أخرى، و"سأنتخب قائمة تلبي طموحي، واثق بوعودها في بناء مستقبل أفضل للفقراء". فيما تقول السيدة سعدية محمد عاصم، ٥٥ سنة، وهي ربة منزل في منطقة التحرير، إن "مرشحا من أحد الأحزاب السياسية وعدها في انتخابات مجالس المحافظات، بتعيين ولدها في حال فوزه، وعندما فاز أنكر وعده"، وتشدد عاصم على أن "نكران الوعود لن ننساها، وسوف نختار من يفي بالوعود ويكون صادقا معنا".

فيما يبين عبد الباقي السعدي، وهو مراقب محلي في مدينة بعقوبة إن "الأحزاب والتيارات الدينية، ربما ستكون حظوظها في الانتخابات البرلمانية المقبلة ضعيفة في ديالى، فهناك توجه نحو القوائم الوطنية والعلمانية، التي لا تنتمي إلى طائفة أو قومية أو مذهب"، مبينا أن "المساعدات والوعود هي جزء من الحملات الانتخابية لكسب الأصوات، لكن تأثيرها ربما يقل في الانتخابات المقبلة".

من جهته يرى ساهر حميد القيسي، وهو مراقب محلي في قضاء المقدادية ٣٥كم شمال شرق بعقوبة، أن "الأحزاب الدينية نجحت في اتباع ستراتيجية تطعيم قوائمها في انتخابات مجالس المحافظات السابقة، ومنها محافظة ديالى، حيث زجت شخصيات عشائرية ودينية وجامعية مستقلة داخل قوامها، كما أنها غيرت عناوينها الانتخابية، وأسماء مرشحي الأحزاب الدينية في خطوة لإشعار المواطن بالتغيير".

ويضيف القيسي أن "هذه الستراتيجية نجحت في الحصول على مراكز متقدمة، ولعلها ستتبع من قبل جميع الكتل والأحزاب الدينية، من أجل إعطاء صورة التغير أمام الناخب، ولهذا ممكن أن تحافظ تلك الأحزاب على صدارتها في الانتخابات المقبلة".

وكان عدد من علماء الدين في محافظة اخرى وهي الأنبار قد اصدروا، في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي فتوى دينية تحرم على العراقيين بيع أصواتهم للمرشحين في الانتخابات المقبلة، كما حرمت الفتوى على الأحزاب تقديم الهدايا وإقامة الولائم لأغراض انتخابية، وذلك في أول فتوى دينية تصدر في مناطق غربي العراق قبيل انطلاق الحملة الدعائية للمرشحين. يذكر أن ٢٢ كيانا وحزبا سياسيا سيشارك في الانتخابات البرلمانية المقبلة في محافظة ديالى للظفر بـ١٣ مقعدا، تمثل حصة المحافظة في مجلس النواب القادم، حيث يبلغ عدد الكيانات التي ستشارك فيها ٢٢ كيانا، فيما بلغ عدد المرشحين نحو٢٨٤، بينهم ٨٢ امرأة، فيما يبلغ عدد الناخبين، في عموم أقضية ونواحي المحافظة، ما يزيد عن ٨٢٦ ألف ناخب.